المصرف الدولي
للتجارة و التمويل ش.م.م
The International Bank
For Trade & Finance

IBTF

محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادية

والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية لشركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل ش.م.م.س.ع

المنعقد بتاريخ 2025/08/03

(الجلسة الأولى+الجلسة الثانية)

بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد 150-173-176 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والتي تم نشرها بإعلان على مرتين في النشرة الالكترونية لصحيفتين يوميتين وفق الآتي:

-جريدة الثورة العدد/1428/ تاريخ 2025/07/15،والعدد رقم/1429/ ، تاريخ 2025/07/16.

-جريدة الحرية العدد/65/تاريخ 2025/07/15، والعدد رقم /66/، تاريخ 2025/07/16.

عقدت الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل (شركة مساهمة مغفلة عامة سورية) اجتماعها في فندق الشام/ قاعة الأمويين في دمشق تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأحد الموافق لـ 2025/08/03.

تم الالتزام بأحكام المادتين 179و180 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى المصرف .

حضر أعضاء مجلس الإدارة السادة: الدكتورة ديالا الحج عارف و المهندس حسان يعقوب و الدكتور محمد حمندوش و السيد محمد الحلاق و السيد طارق حسيان و السيد محمد سعيد الدجاني والسيد عمرو موسى، بالإضافة إلى السيد فادي الجليلاتي الرئيس التنفيذي للمصرف.

وتغيب السادة: عمار الصفدي وأحمد الخضر بسبب السفر وبعذر مقبول.

أناب بنك الاسكان بموجب كتاب رقم 2025/23/1322/2/1/9 السيد عمرو "محمد وليد" موسى ممثلاً عن بنك الاسكان لحضور الاجتماع والتصويت على قرارات الهيئة العامة.

وحضر ممثلي الجهات العامة الوصائية السادة:

- السيد نعيم عنتر و السيدة امامة محمد / عن وزارة الاقتصاد والصناعة

بموجب الكتاب الصادر عن الوزارة رقم 3922 تاريخ 03/ 2025/08.

- الأنسة رويدة علي معاون رئيس قسم الترخيص والتسجيل/ مصرف سورية المركزي.
- السيد وائل قطان رئيس دائرة الرقابة على المصارف التقليدية/ مصرف سورية المركزي.
- الآنسة جمانة حامد رئيس شعبة لدى قسم الترخيص والتسجيل/ مصرف سورية المركزي.
- السيدة أريج السايس رئيس شعبة لدى قسم الرقابة المكتبية/ مصرف سورية المركزي.

بموجب الكتاب رقم 16/3171/ص تاريخ 2025/07/24.

- السيد باسل الصباغ مدير مديرية الشؤون القانونية والمتابعة/ هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- الأنسة جيهان الماضي رئيس دائرة الرقابة على السوق/ هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

بموجب كتاب رقم(581/ص-م-!) تاريخ 2025/07/21.

وحضر السيد وديع حداد ممثل عن شركة السمان ومشاركوه مدقق الحسابات المنتخب من قبل الهيئة العامة للمصرف عن عام 2024.

ترأس الجلسة الدكتورة ديالا الحج عارف بصفتها نائب رئيس مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل، وعُين المحامي محمد ناظم شهاب الدين مدوناً لوقائع الجلسة.

تم اختيار كل من السادة المساهمين : الدكتور عمر الحسيني والدكتور وليد الأحمر مراقبين تصويت.

بلغت نسبة الحضور **60.32%** من رأسمال المصرف الممثل في الاجتماع وعملاً بالمادة /170/من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 والنظام الأساسي للشركة، لا تعد الجلسة الأولى لاجتماع الهيئة العامة غير العادية قانونية مالم يحضرها مساهمون يمثلون 75% على الاقل من أسهم الشركة وبالتالي تم تأجيل الاجتماع إلى الجلسة الثانية والمحددة في الساعة الثانية عشر من نفس اليوم حيث أن النصاب يعتبر قانوني في حال حضرها مساهمون يمثلون 40%على الأقل من الأسهم المكتتب بها.

تم استعراض الصحف التي نشرت الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة، فتبين أن النشر قد تم حسب الأصول والقانون، وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع الهيئة العامة غير العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل للبدء بالجلسة الثانية بحضور مساهمين يملكون أصالة وإنابة عدداً من الأسهم وهي تشكل نسبة 60.43% من رأسمال المصرف وبعد التأكد من مراعاة أصول تطبيق القانون، أعلنت رئيسة الجلسة قانونيتها وتوافر الشروط اللازمة لانعقادها.

وعليه عقدت الجلسة الثانية التي افتتحت بتمام الساعة الثانية عشر من قبل رئيسة الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتورة ديالا الحج عارف بالترحيب بالسادة المساهمين والسادة ممثلي وزارة الاقتصاد والصناعة والسادة ممثلي مصرف سورية المركزي والسادة ممثلي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، كما رحبت بالسادة أعضاء مجلس الإدارة ممثلي الشريك الاستراتيجي بنك الإسكان وبقية الأعضاء.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى نسخة منها محفوظة لدى مجلس الإدارة.

كما أعلن المساهمون المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وعن مهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها.

ومن ثم افتتحت رئيسة الجلسة الاجتماع و تلت على المجتمعين جدول الأعمال الذي يتضمن البنود الواجب مناقشتها واتخاذ قرار فيها، وهي على الشكل التالي:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2024 و المصادقة على خطة العمل للسنة المالية 2025 .
2.سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024.
3.مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن السنة المالية 2024 والمصادقة عليهما.
4.انتخاب مدققي الحسابات لعام 2025 و تحديد تعويضاتهم .
5.تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة .
6.مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصرف وتطورها خلال العام 2024.
7.مناقشة مقترح فتح نافذة إسلامية وفقاً للقوانين والقرارات التي تصدر بهذا الخصوص.
8.المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024 والبحث في تعويضات العام 2025.
9.اتخاذ القرار بخصوص اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة /31,500,000,000/ ل.س عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، أي ما يعادل ما نسبته 150% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /52,500,000,000/ ل.س و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية و الإشرافية و تعديل المادة /6/ من أحكام النظام الأساسي في حال الموافقة على اصدار الأسهم المجانية.

10.الموافقة على منح الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة وللأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها وفقاً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات رقم 29لعام 2011.

11. البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.

12.إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2024/12/31.

بعد تلاوة جدول الأعمال طرحت رئيسة الجلسة المصادقة عليه، وتمت المصادقة من قبل الهيئة العامة.

البند الأول: سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2024 و المصادقة على خطة العمل للسنة المالية 2025.

تلت رئيسة الجلسة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن استعراض ماتم انجازه خلال عام 2024 استمراراً لمسيرة المصرف الناجحة، إذ تمكن المصرف من تحقيق أرباح جعلته يحافظ على موقعه الريادي في القطاع المصرفي ومتانة وقوة مركزه المالي ومكنته من مواجهة الظروف الاستثنائية والتحديات المحلية والخارجية،كما استعرضت أنشطة المصرف الرئيسية وانجازات كافة قطاعات الأعمال ومتطلبات الحوكمة وخطة عمل المصرف المستقبلية للعام 2025، التي ترتكز على تأمين استمرارية تقديم الخدمات المصرفية الأساسية للعملاء وتلبية السحوبات النقدية بشكل رئيسي وبذل كافة الجهود للمحافظة على موجودات المصرف وأصوله وحمايتها من أية مخاطر، وترشيد النفقات وضبط المصاريف ما أمكن.

وأكدت أن المصرف سيعمل على التحضير لاستئناف أعمال قطاع المؤسسات المالية والتجارة الدولية من خلال تهيئة البنية التحتية اللازمة على صعيد الكوادر المؤهلة والتدريب المستمر.

شكرت السيدة رئيسة الجلسة السادة المساهمين والسادة ممثلي الجهات الوصائية والشريك الاستراتيجي بنك الاسكان، و تمنت للمصرف المزيد من التطور والتقدم والازدهار بما يخدم بلدنا الغالي ويساهم باستمرار نموه ورفعته في ظل القيادة الجديدة.

البند الثاني: سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة (المصرف) وعن حساب ميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2024.

قام السيد وديع حداد ممثل شركة السمان ومشاركوه / مدقق الحسابات بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة للمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وقد بين فيه بأن البيانات المالية الموحدة تظهر بعدالة المركز المالي للمجموعة كما في 31 كانون الأول لعام 2024 وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية المعتمدة وللإرشادات والتوجيهات ذات الصلة وتعليمات مصرف سورية المركزي وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية وأوصى بالمصادقة عليها.

البند الثالث: مناقشة تقريرى مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية عن السنة المالية 2024 والمصادقة عليهما.

كانت أبرز النقاط التي تمت مناقشتها كمايلي:

المساهم ماهر قباقيبي: من باب الحرص على المصرف الدولي للتجارة والتمويل سواء كمساهمين أو عملاء فقد ذكرت رئيسة الجلسة رضا العملاء ويوجد عدم رضا من بعض العملاء على المصرف وذلك من خلال وضع السيولة وعدم التمكن من السحب إلا بمبالغ زهيدة وعدم تشغيل الصرافات لفترات طويلة.

حيث أكدت السيدة رئيسة الجلسة بأن موضوع السيولة هو معاناة كبيرة وهي ليست مشكلة خاصة بالمصرف وإنما هي معاناة على مستوى الدولة.

المساهم خليل الخشي: طلب من السيد الرئيس التنفيذي وفيما يتعلق بالخطة المستقبلية أن يوضح استمرار الانتشار الجغرافي والسعي لامتلاك عقارات مخصصة للفروع بعد اجراء دراسة الجدوى الاقتصادية والاعتماد على الطاقات المتجددة في التغذية الكهربائية سواء البطاريات ليثيوم أو طاقة شمسية للإدارة والفروع وذلك لضبط النفقات والحد من استخدام الفيول.

كما اقترح التعاقد مع شركات الحوالات المنتشرة في المناطق البعيدة لخدمة العملاء في تلك المناطق، وأشار إلى رغبته باعفاء المساهمين من بعض العمولات.

وتساءل بما يخص فتح النافذة الإسلامية لِما لم يتم ذكرها بخطة العمل للعام القادم.

فوضحت السيدة رئيسة الجلسة بما يخص النوافذ الاسلامية لا يمكن احدائها دون موافقة الهيئة العامة ولذلك تم عرضها على هيئتكم الموقرة ليتم وضعها لاحقاً ضمن الخطة.

المساهم جو الكبة: بدأ بالشكر على توزيع 150% أسهم مجانية وطلب من مجلس الإدارة دراسة زيادة رأس المال في العام القادم ليتناسب مع رأسمال المصارف الأخرى في سورية وذلك عن طريق ضم الأرباح، كما طلب دراسة الحد الأدنى لملكية الأسهم لأعضاء مجلس الإدارة ليكون 1% على الأقل للمستقلين وغير المستقلين.

وبيّن ضرورة بدء العمل بالقطع الأجنبي ونوه بأن النقطة الأهم تماشياً مع توصيات وزارة المالية والمصرف المركزي بالاتجاه نحو الاقتصاد الحر بعد الرفع الجزئي للعقوبات والانفتاح على الخارج وإعادة تفعيل نظام سويفت ونظراً إلى ما أدت اليه الأزمة السورية بانخفاض ملحوظ في جميع الكوادر في القطاع المصرفي وطلب من الجانب الأردني كونه الشريك الاستراتيجي أن يهتم بتدريب الكوادر بما يراه مناسب وتعيين عضو مجلس إدارة تنفيذي منتدب من طرفهم.

حيث أجابت السيدة رئيس الجلسة بأن بنك الاسكان يبادر دائماً لتقديم الدعم للمصرف في جميع النواحي لا سيما تدريب الكوادر من خلال اتباع دورات تدريبية أو ارسال الخبراء المختصين لتطوير العمل في المصرف.

المساهم الدكتور جلال قصص: أيد ما تحدث عنه المساهم ماهر فيما يتعلق بموضوع خدمة العملاء ونوه إلى شدة الازدحام بالفروع لسحب مبالغ ضئيلة مع ضرورة متابعة الشكاوي المقدمة من العملاء في ظل شح السيولة.

المساهم د. زياد زنبوعة: استفسر حول موضوع الافصاح عن البيانات ونسبة توزيع الأرباح، مبيناً أن النتائج مثلجة للصدر وكان يأمل توزيع 200% بدلاً من 150%.

المساهم عماد المصري: أشار إلى ارتفاع عدد من العمولات والرسوم التي يتقاضاها المصرف على فتح الحساب وصيانة الحساب آملاً تخفيضها مع منح معاملة تفضيلية للمساهمين في المصرف.

المساهم ابراهيم طرحها: استفسر عن سعر السهم الدفتري حيث شدد على أهمية إعادة التقييم للموجودات الثابتة وضرورة وجود استثمارات تنموية.

المساهم محمد فائز محفوظ :بيّن ضرورة تقييم العقارات حيث يجب أن يعاد تقييم الموجودات في المصرف كون قيمها الدفترية هو حسب تاريخ شرائها منذ سنوات، كما استفسر عن الدعاوى القديمة التي كان يتابعها المصرف لتحصيل قيمة الديون غير العاملة وسأل عن مصيرها.

المساهم د. وليد الأحمر: نوّه إلى أن المصرف من أوائل المصارف المنتشرة في سورية منذ انطلاقته وأكد على أداءه وكفاءته، وبعد الاطلاع على البيانات المالية والتقرير السنوي وتقرير الحوكمة فهو يحتل حالياً موقع ريادي من حيث الارباح والموجودات وحقوق الملكية، كما رحب بالشريك الاستراتيجي السادة ممثلي بنك الاسكان وعبر عن سعادته لتواجدهم في الاجتماع، كما استفسر عن دور المصرف خلال المرحلة القادمة في

تمويل التجارة الخارجية من خلال بنك الاسكان، كما أشاد بوجود الشريك الاستراتيجي ومجلس إدارة قدير وإدارة تنفيذية كفوءة ومتناغمة فيما بينها.

كما بين أنه وبعد زيادة رأسمال المصرف سيصبح 52 مليار وهو يعد رقم متواضع خاصة في ظل استثمارات قوية قادمة للبلد مطالباً كل من مصرف سورية المركزي وهيئة الاوراق العمل على رفع رؤوس أموال المصارف التقليدية إلى 500 مليار كحد أدنى.

من جهتها بينت السيدة رئيسة الجلسة: أن البنك المركزي يسعى لمواجهة الاستثمارات الضخمة بقطاع مصرفي قوي.

المساهم د.عمر الحسيني: بدأ بشكر الشريك الاستراتيجي وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتحدث عن النتائج الايجابية التي حققها المصرف مع الإشارة إلى ترميم القطع البنيوي بمبلغ مليون ونصف دولار عدا عن أن المصاريف التشغيلية للمصرف هي أقل مصاريف تشغيلية ما بين المصارف.

أما فيما يتعلق بمحفظة التسهيلات الائتمانية البالغة 136 مليار فقد بلغت المخصصات عليها 2 مليار فقط وليس فيها ديون غير عاملة جوهرية أو ديون مهيكلة كما بيّن أنه بالنسبة للودائع الكبيرة يلاحظ أن النسبة الكبيرة منها بدون فوائد وهذا يعتبر شيء ممتاز، كما تحدث عن رأس المال وتمنى زيادته في السنة القادمة ليصل إلى مئة مليار.

من جانبه قام السيد الرئيس التنفيذي بالإجابة على استفسارات السادة المساهمين وكما يلي:

حيث ابتدأ حديثه بشكر السادة المساهمين والجهات الوصائية على حضورهم كما شكر كادر المصرف من موظفين ومدراء وبين أن النجاح والنتائج المحققة هي نتيجة جهد جماعي لفريق عمل المصرف كاملاً، كما شكر مجلس الإدارة على دعمه للإدارة التنفيذية مما أسهم في تحقيق نتائج مرضية والطموح يفوق ما تم تحقيقه وبيّن حرصه على سماع الانتقادات التي تُطرح وبأن ذلك يساعد على تصحيح مسار المصرف وتلافي الأخطاء.

- بالنسبة للاستفسار عن موضوع السيولة في المصرف فهي مشكلة عامة ولدى كل المصارف وحجم الرواتب الموطنة في المصرف مرتفعة ما يشكل ضغط على عمليات السحب النقدي من الفروع، في حين أنه وبناءً على حجم السيولة التي يقوم مصرف سورية المركزي بتزويد المصرف بها فيتم إدارتها وبما يلبي جميع السحوبات ضمن سقوف محددة، والمصرف المركزي يعمل جاهداً على معالجة موضوع السيولة بالقريب العاجل.
- وفيما يتعلق بسياسة التفرع فإن المصرف يعتبر من أكبر المصارف انتشاراً وموضوع التفرع يحتاج إلى دراسات جدوى في حين إن من ضمن خطة المصرف التوسع والانتشار في كل المحافظات مع تغطية المدن الصناعية.

وبالنسبة للطاقات المتجددة فقد تم تركيب طاقة بديلة في كل الفروع.

وبخصوص التعاقد مع شركات الصرافة والحوالات ففي نهاية عام 2024 كنا بصدد التعاقد مع شركات صرافة لتسهيل عمليات السحب كون فروع هذه الشركات منتشرة في جميع المحافظات والمناطق التي لا يستطيع المصرف الوصول إليها وهذا الموضوع هو من ضمن خطة المصرف خلال المرحلة القادمة.

و بما يتعلق بالعمولات فهي بالحد الأدنى وذلك مقارنةً مع عمولات البنوك الاخرى ، كما نوه إلى أن المصرف المركزي وضع ضوابط لتأطير العمولات وبالتالي لا يوجد أي مغالاة في العمولات المقتطعة من المصرف.

- أما بالنسبة للنوافذ الاسلامية فلم يتم وضعها ضمن الخطة لحين صدور موافقة الهيئة العامة على ذلك عدا عن أنه لم يصدر تشريع قانوني حتى تاريخه بهذا الخصوص، في حين إن النافذة الاسلامية تحتاج لمتطلبات ورأس مال خاص بها مع توجب تعيين عضو مجلس إدارة متخصص في الصيرفة الاسلامية مع تطلب وجود هيئة شرعية وبعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين على المقترح وبمجرد صدور التشريع القانوني سيتم العمل على دراسة جدوى تفعيل النافذة الاسلامية.
- وما يتعلق بزيادة رأس المال من خلال طرح أسهم على الاكتتاب العام فبيّن أن ذلك من الضروري أكيد وخاصة في ظل مرحلة إعادة الاعمار والانفتاح والاستثمارات الخارجية للمشاركة في إعادة الاعمار ولكن الأمر بحاجة لدراسة جدوى وتوفير كافة المتطلبات اللازمة للزيادة.
- وأوضح بأن بوابة المصرف في الخارج هو بنك الاسكان لتمرير خدمات التجارة الخارجية والحوالات
- ومن جهة تدريب الكوادر فقد أشاربأنه يتم ارسال الكوادر إلى بنك الاسكان بشكل دوري وسنوي لتدريبهم في بنك الاسكان وكلاً حسب مركز عمله للاستفادة من خبرة بنك الاسكان.
- كما بيّن بأن المصرف حصل ديون غير عاملة بمبالغ تتجاوز مليار ومئتي مليون ليرة سورية.

القرار الأول: وبعد المناقشة, ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة العامة باجماع المساهمين الحاضرين الممثلين في الاجتماع على المصادقة على تقرير مجلس الإدارة لعام 2024 وخطة العمل للسنة المالية المقبلة لعام 2025 وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام 2024 وفق ما جاء فيها

صدق القرار بإجماع الهيئة العامة

البند الرابع: انتخاب مدققي الحسابات لعام 2025 و تحديد تعويضاتهم .

تمت تلاوة البند الرابع من قبل رئيسة الجلسة المتضمن انتخاب شركة السمان ومشاركوه كمدقق حسابات معتمد عن العام 2025 مع تفويض مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب و على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية و إجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي و نصف سنوي "واعتماد نماذج قرارات مجلس النقد و التسليف ذات الصلة"، وطرحت الموضوع للتصويت.
وقد اعترض السيد زياد زنبوعة ويملك (2200)سهم على مبلغ الأتعاب عن العام السابق.

القرار الثاني: وبعد المناقشة, وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بأكثرية الحضور الممثل في الاجتماع /126,894,141/على انتخاب شركة السمان ومشاركوه كمدقق حسابات معتمد عن العام 2025 وفوضت مجلس الإدارة بتحديد بدل الأتعاب و على أن يتولى مدقق الحسابات تدقيق الحسابات السنوية و إجراء مراجعة للحسابات بشكل ربعي و نصف سنوي واعتماد نماذج قرارات مجلس النقد و التسليف ذات الصلة، وقد تمت الموافقة على ذلك.

صدق القرار بأكثرية الحضور الممثل في الاجتماع

البند الخامس: تكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين النافذة

بيّنت رئيسة الجلسة بأن الدخل الشامل العائد إلى مساهمي المصرف لعام 2024 قد بلغ مايعادل /82,824,027,139/ ل.س فقط اثنان وثمانون مليار وثمانمائة وأربعة وعشرون مليون وسبعة وعشرون ألف ومائة وتسعة وثلاثون ليرة سورية لاغير، وقد تم تكوين احتياطي قانوني للعام 2024 بمبلغ /2,625,000,000/ ل.س فقط ملياران وستمائة وخمسة وعشرون مليون ليرة سورية لاغير استنادا الى المادة رقم /197/ من قانون

الشركات الصادر بتاريخ 14 شباط 2011 وتعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 بقيمة 10% من الارباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة بحيث لايتجاوز 25% من رأس مال المصرف.

فيما تم تكوين احتياطي خاص للعام 2024 بمبلغ /4,779,729,106/ ل.س فقط أربعة مليارات وسبعمائة وتسعة وسبعون مليون وسبعمائة وتسعة وعشرون ألف ومائة وستة ليرة سورية لاغير ، استناداً إلى المادة رقم /97/ من قانون النقد الأساسي رقم 2002/23 وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م ن/ب1 تاريخ 4 شباط 2008 و تعميم مصرف سورية المركزي رقم 1/100/952 تاريخ 12 شباط 2009 وبما يعادل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر أرباح/خسائر فروقات القطع غير المحققة .
وعليه و بعد تكوين الاحتياطيات وتدوير مبلغ /42,958,050,609/ ل.س فقط اثنان وأربعون مليار وتسعمائة وثمانية وخمسون مليون وخمسون ألف وستمائة وتسعة ليرة سورية لاغير والذي يمثل ارباح فروقات القطع غير المحققة إلى الأرباح المدورة غير المحققة، سيتم إضافة الارباح المحققة البالغة /32,461,247,424/ ل.س فقط اثنان وثلاثون مليار وأربعمائة وواحد وستون مليون ومائتان وسبعة وأربعون ألف وأربعمائة وأربعة وعشرون ليرة سورية لاغير إلى رصيد الأرباح المتراكمة المحققة ليصبح رصيدها ربح متراكم بمقدار /54,502,896,472/ ل.س فقط أربعة وخمسون مليار وخمسمائة واثنان مليون وثمانمائة وستة وتسعون ألف وأربعمائة واثنان وسبعون ليرة سورية لاغير.

وطرحت رئيسة الجلسة اقرار تكوين الاحتياطيات للتصويت.

القرار الثالث: وبعد المناقشة، ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة العامة باجماع الحضور الممثل في الاجتماع على تكوين احتياطي قانوني بمبلغ / 2,625,000,000/ ل.س بحيث يصل رصيده إلى مبلغ وقدره /5,250,000,000/ل.س خمسة مليار ومئتان وخمسون مليون ليرة سورية وهو مايشكل 25% من رأس المال, والموافقة على تكوين احتياطي خاص بنسبة 10% من الارباح المحققة قبل الضريبة وفقاً لاحكام قانون النقد الاساسي بمبلغ وقدره /4,779,729,106/ ل.س

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند السادس: مناقشة واقع محفظة التسهيلات الائتمانية لدى المصرف وتطورها خلال العام 2024.

تم عرض واقع المحفظة كما يلي:

- بلغ رصيد المحفظة الائتمانية في بداية السنة /98.5/ مليار ل.س ، وجرى منح /96.1/ مليار ل.س خلال العام كلها قروض منتجة وبلغ مجموع التسديدات /42.4/ مليار ل.س ، مع العمل على توسيع قاعدة العملاء .
- بلغت نسبة التسهيلات الائتمانية المباشرة غير المنتجة بنهاية عام 2024 مايعادل /0.62/ % من رصيد التسهيلات الائتمانية مقابل/4.24/% من رصيد التسهيلات الإئتمانية المباشرة في نهاية عام 2023.

مع العمل على تحسين جودة المحفظة الائتمانية حسب نسبة كل مرحلة من المراحل من اجمالي المحفظة الائتمانية مقارنة مع العام السابق.

حيث أخذت الهيئة العامة علماً بواقع المحفظة الائتمانية.

البند السابع: مناقشة مقترح فتح نافذة إسلامية وفقاً للقوانين والقرارات التى تصدر بهذا الخصوص:

عطفاً على كتاب مصرف سورية المركزي رقم 16/571/ص تاريخ 2025/02/09 الخاص بمشروع اصدار تشريع يتيح للمصارف التقليدية امكانية فتح نوافذ اسلامية لتقديم الخدمات المصرفية طبقا لاحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية. وعلى اعتبار أن الأمر يتطلب موافقة الهيئة العامة للمساهمين.
فقد تمت التوصية بالموافقة على احداث نافذة اسلامية وفقا للتشريعات التي ستصدر والشروط والاجراءات المطلوبة بخصوص هذا الموضوع ليتم الاستناد لها في حال تم وضع هذا الخيار ضمن خطة عمل المصرف، حيث ان هذا الأمر يسمح للمصرف بتوسيع قاعدة عملائه وتلبية احتياجات الراغبين بالتعامل بالنظام المصرفي الاسلامي، إضافة إلى كونه مصدر لزيادة الايرادات وتعظيم حقوق المساهمين.

القرار الرابع :الموافقة على احداث نافذة اسلامية وفقاً للتشريعات التي ستصدر والشروط والاجراءات المطلوبة بخصوص هذا الموضوع ليتم الاستناد لها في حال تم وضع هذا الخيار ضمن خطة عمل المصرف.

صدق القرار بإجماع الهيئة العامة

البند الثامن: المصادقة على تعويضات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024 والبحث في تعويضات العام 2025.

بيّنت السيدة رئيسة الجلسة بأنه وفقاً لأحكام المادة /156/ من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 و المتضمنة "تُحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء المجلس.." وعملاً بأحكام الفقرة (ح) من المادة (11) من النظام الأساسي للمصرف والتي تنص على " تحدد الهيئة العامة العادية وبناءً على تنسيب من مجلس الإدارة مكافآت رئيس وأعضاء المجلس بما لايتجاوز 5% من الأرباح الصافية كما تحدد المزايا الأخرى و بدلات الحضور عن كل جلسة يحضرها العضو".

- بلغت تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2024 بواقع مبلغ / 920,000,000/ ل.س فقط تسعمائة وعشرون مليون ليرة سورية لا غير متضمنة بدلات حضور جلسات مجلس الإدارة والمحددة بمبلغ /10,000,000/ ل.س عن كل جلسة وبدلات اللجان المنبثقة عنه والمحددة بمبلغ /5,000,000/ل.س عن كل جلسة وبسقف مبلغ /60/ مليون ليرة سورية في العام، و بلغت نفقات السفر/15,000,000/ ل.س.
- أما فيما يتعلق بتعويضات عام 2025 فيوصي المجلس ببقاء تعويضات و بدلات أعضاء مجلس الإدارة لقاء حضور اجتماعات مجلس الإدارة و اللجان المنبثقة عنه على حالها و حسب المعمول به وفقاً لقرار الهيئةعام 2024.

القرار الخامس: المصادقة على تعويضات عام 2024 بواقع 920,000,000 ل.س ونفقات سفر بواقع 15,000,000 ل.س، أما بالنسبة لتعويضات 2025 فيعتمد القرار الصادر عن الهيئة العامة عام 2024 على الشكل التالي:

- عشرة ملايين ليرة سورية لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة والبالغة حسب دليل الحوكمة /6/ جلسات سنوياً.
- خمس ملايين ليرة سورية بدل حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وبما لا يتجاوز الستون مليون ليرة سورية سنوياً لكل عضو.

صدق القرار بإجماع الهيئة العامة

البند التاسع: اتخاذ القرار بخصوص اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأسمال المصرف من خلال اصدار أسهم مجانية بقيمة /31,500,000,000/ ل.س عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة، أي ما يعادل ما نسبته 150% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /52,500,000,000/ ل.س و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية و الإشرافية و تعديل المادة /6/ من أحكام النظام الأساسي في حال الموافقة على اصدار الأسهم المجانية.

أشارت السيدة رئيسة الجلسة بأنه وفقاً لأحكام المادة رقم /1/ من القانون رقم /3/ لعام 2010 و المتعلقة بالحد الأدنى لرأسمال المصارف، فإن مجلس الإدارة وبناء على نتيجة أعمال عام 2024 والتي بلغت فيها الأرباح المحققة مايعادل /32,461,247,424/ ليرة سورية ليصبح رصيد الأرباح المدورة المحققة /54,502,896,472/ ليرة سورية فإن مجلس الإدارة يوصي لهيئتكم الموقرة بالموافقة على إصدار أسهم مجانية بقيمة /31,500,000,000/ ليرة سورية (/315,000,000/ سهم) عن طريق ضم الأرباح المدورة و بما يعادل نسبة 150% من رأس المال الحالي ليصبح بذلك رأسمال المصرف بعد الزيادة /52,500,000,000/ ليرة سورية، و بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية المعنية على هذه الزيادة أصولاً بما فيه تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي للمصرف تبعاً لذلك.

القرار السادس: بعد المناقشة ولدى طرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة غير العادية باجماع الحضور الممثل في الاجتماع وبما يزيد على نصف رأسمال المكتتب به, على ما يلي:

أولاً- زيادة رأسمال المصرف المسدد كاملاً من خلال اصدار أسهم مجانية كل حسب مساهمته برأسمال الشركة بقيمة

/31,500,000,000/ ل.س عن طريق ضم جزء من الأرباح المدورة أي ما يعادل نسبته 150% من رأس المال الحالي ليصبح رأسمال المصرف بعد الزيادة /52,500,000,000/ ل.س و ذلك بعد الحصول على موافقة الجهات الرقابية والإشرافية.

ثانياً-اقرار تعديل المادة /6/ من النظام الأساسي للمصرف. بزيادة رأسمال الشركة بمقدار 31,500,000,000 ل.س عبر ضم جزء من الارباح (أسهم مجانية) لزيادة رأسمال المصرف ليصبح /52,500,000,000/ ل.س/ فقط اثنان وخمسون مليار وخمسمئة مليون ليرة سورية, وذلك لتصبح بعد التعديل وفق مايلي:

المادة /6/ رأسمال الشركة: حدد رأسمال الشركة بمبلغ /52,500,000,000/ ل.س فقط اثنان وخمسون مليار وخمسمئة مليون ليرة سورية موزعة على /525,000,000/سهم فقط خمسمائة وخمسة وعشرون مليون سهم اسمي قيمة السهم الواحد /100/ ل.س فقط مائة ليرة سورية.

-ترقم الاسهم من الرقم /1/ إلى الرقم /525,000,000/ سهم فقط خمسمائة وخمسة وعشرون مليون سهم اسمي.

-كما تم تفويض السادة مجلس إدارة المصرف والرئيس التنفيذي للمصرف لاستكمال إجراءات الحصول على موافقة الجهات الرقابية المختصة على التعديلات المذكورة على النظام الاساسي للمصرف وصولاً لشهر ذلك لدى امانة السجل التجاري المختص أصولاً.

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

البند العاشر : الموافقة على منح الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة وللأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها وفقاً لأحكام المادة 152 من قانون الشركات رقم 29لعام 2011.

بيّنت السيدة رئيسة الجلسة بأنه وفقاً للفقرة رقم /4/ من أحكام المادة / 152 المحظورات /من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011م التي نصت على " لايجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلّفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو أن يتعاطعوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا إذا حصلوا على ترخيص يجدد في كل سنة"

ونظراً لأن عدد من أعضاء مجلس الإدارة ممثلي بنك الإسكان يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة المصرف الدولي للتجارة والتمويل في مجال القطاع المصرفي خارج أراضي الجمهورية العربية السورية، فإنه لابد من الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة لممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار اليها أعلاه.

نوصي لهيئتكم الكريمة بالموافقة على الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة لمدة سنة.

القرار السابع: وبعد المناقشة وطرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع على الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بالاشتراك في إدارة شركة مشابهة أو منافسة وممارسة أعمال مشابهة للمصرف وفق أحكام المادة /152/ من قانون الشركات رقم 29لعام 2011 م ولمدة عام يبدأمن تاريخ اجتماع الهيئة العامة 2025/08/03.

صدق القرار بإجماع الهيئة العامة

البند الحادي عشر: البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك.

أشارت السيدة رئيسة الجلسة بأنه استناداً لأحكام الفقرة 7 من المادة 168 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 المتضمنة صلاحية الهيئة العامة والتي تنص :

" البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها وإعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها والتي تخرج عن صلاحية مجلس الإدارة واتخاذ القرارات بذلك".

فإن مجلس الإدارة يقترح للهيئة العامة تفويض مجلس الإدارة باتخاذ الاجراءات المناسبة لبيع العقارات المغلقة المملوكة وغير المستخدمة العائدة ملكيتها للمصرف، بالإضافة لبيع العقارات المستملكة لقاء تحصيل الديون من خلال التنفيذ على العملاء المتعثرين.

القرار الثامن: وعليه وبعد المناقشة وطرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة باجماع الحضور الممثل في الاجتماع على تفويض مجلس إدارة المصرف باتخاذ الاجراءات المناسبة لبيع العقارات المغلقة المملوكة للمصرف وغير المستخدمة، بالإضافة لبيع العقارات المستملكة لقاء تحصيل الديون من خلال التنفيذ على العملاء المتعثرين.

صدق القرار بإجماع الهيئة العامة

البند الثاني عشر: إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2024/12/31.

بيّنت السيدة رئيسة الجلسة بأنه وفقاً لأحكام المادة /168 من قانون الشركات رقم /29/ لعام 2011 فإنه يتوجب إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة (المصرف الدولي للتجارة و التمويل) في نهاية كل دورة مالية سنوية وذلك إشعاراً من الهيئة العامة بإطلاعها على البيانات المالية المقدمة إليها خلال دورة إنعقادها العادية السنوية بما يؤكد أن مجلس الإدارة لم يتسبب ولم يلحق أي ضرر مادي و لم يرتب أية التزامات مالية بدون وجه حق على المصرف ، فضلا عن أن المجلس لم يحصل على أية مكاسب غير قانونية إطلاقاً من المصرف خلال فترة الدورة المالية المنتهية في 2024/12/31 .

و نظراً لكون البيانات المالية المدققة و المعتمدة أصولاً من قبل كافة الجهات المختصة و من مدققي الحسابات و لم تثبت أي ضرر لحق بالمصرف من قبل مجلس الإدارة من أي نوع كان ، كما أن هذه البيانات لم تثبت حصول المجلس على أية مكاسب غير قانونية .

لذا فإننا نتقدم إليكم لإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف عن الدورة المالية المنتهية بتاريخ 2024/12/31 .

القرار التاسع : وبعد المناقشة ولدى طرح الموضوع للتصويت, وافقت الهيئة العامة باجماع الحضور الممثل في الاجتماع والتي تشكل / 126,896,341سهماً/ من الأسهم الممثلة بالاجتماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس إدارة المصرف الدولي للتجارة والتمويل عن السنة المالية 2024 إبراءً عاماً وشاملاً.

صدق القرار باجماع الهيئة العامة

بانتهاء مناقشة كامل بنود الاجتماع قدمت رئيسة الجلسة الشكر لجميع المساهمين على حضورهم ودعمهم للمصرف، وخصت بالشكر مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة ومندوبي هيئة الأوراق والأسواق المالية ومندوبي مصرف سورية المركزي كما شكرت الشريك الاستراتيجي على دعمه الدائم والشكر موصول للإدارة التنفيذية للمصرف على جهودها، وتم اختتام أعمال الهيئة العامة غير العادية والتي تقوم مقام الهيئة العامة العادية للمصرف الدولي للتجارة والتمويل ، بتمام الساعة الثانية ظهراً يوم الأحد الموافق لـ 03 من شهر آب لعام 2025.

مقرر الجلسة / المحامي محمد ناظم شهاب الدين

مراقبي التصويت
د.عمر الحسيني/د.وليد الأحمر

مندوبي وزارة الاقتصاد والصناعة
السيد نعيم عنتر /الأنسة امامة محمد

رئيس الجلسة
ديالا الحج عارف